دور وسائل الإعلام في صناعة الجريمة -الحلول واستراتيجيات المعالجة-

The role of the media in the crime industry

solutions and coping strategies

حنان شعبان*

جامعة الجزائر3 -الجزائر- *itfchome@gmail.com*

تاريخ الاستلام 2022/02/22 تاريخ القبول 2022/05/20

الملخص

نتطرق في هذا المقال إلى إسهام وسائل الإعلام صناعة الجريمة، وذلك من خلال عرض بعض الأدبيات والنتائج التي تعالج موضوع الإعلام والجريمة، فقد أصبحت وسائل الإعلام تشارك في صناعة العنف والجريمة في المجتمعات بشكل أو بآخر، و ما يحدث من كثير من جرائم حقيقة هي تطبيق واقعي لحالة تمثيلية قدمت عبر الشاشة أو الصحف، من هنا فإن البداية الحقيقية لتفعيل دور وسائل الإعلام يأتي من خلال مشاركتها في التنشئة الاجتماعية، خاصة وأن ما يقضيه الفرد في متابعتها أكبر بكثير مما يقضيه في صحبة أسرته أو مدرسته، كذلك لابد على وسائل الإعلام أن تتحمل مسؤوليتها الوطنية في الحد من الانحراف والوقاية من الجريمة مقترحين بعض التوصيات التي من شأنها أن تفعل على الساحة الإعلامية من أجل الحد من انتشار الجريمة عبر ها، بالاستناد إلى بعض طرق واستراتيجيات الوقاية والحد من انتشار الجرائم بمختلف الوسائل الإعلامية لذلك لابد من التأكيد على أهمية الدور الاجتماعي لوسائل الإعلام، بحيث لا تكون المعالجة الدرامية مقتصرة على مجرد الرصد الفوتوغرافي لمشاكل المجتمع دون تحليل أو نقد أو توضيح للدوافع والأسباب التي تكمن وراء كل مشكلة من هذه المشاكل، فلابد أن تقوم هذه الدراما بتناول مشاكل المجتمع من خلال رؤية نقدية تحليلية لكل مشكلة وعدم الاكتفاء بالقيام بدور الراصد للمشكلة التي يتم تناولها.

الكلمات المفتاحية: كلمات مفتاحية: الجريمة، وسائل الإعلام، المسؤولية الاجتماعية

*المراسل

Abstract:

In this article, we address the contribution of the media to preventing and limiting the spread of crime, by presenting some literature and results that deal with the issue of media and crime, as the media have become involved in the industry of violence and crime in societies in one way or another. The media comes through its participation in socialization, so that the dramatic treatment is not limited to mere photographic monitoring of the problems of society without analysis, criticism or clarification of the motives and reasons that lie behind each of these problems, this drama must address the problems of society through a vision Analytical criticism of each problem and not only the role of observer of the problem being addressed.
Keywords*: crime, media, Social Responsibility*

مقدّمة:

لقد تحولت وسائل الإعلام إلى ساحة مفتوحة لتغطية أخبار العنف على اختلاف أشكاله وأنواعه وذلك من خلال الأخبار السياسية التي تتحدث عن الحروب والصراعات العرقية والفتن الداخلية ومختلف الأفلام والبرامج الوثائقية؛ إذ أن أي متتبع يلاحظ كثافة الأخبار التي تتضمن حدثا عنيفا أو حادثة دموية أو قصة تدور حول الجريمة، وقد تناسى القائمون على وسائل الإعلام دورهم المحوري في نشر الوعي بإبعاد الجريمة وبخطورتها وتوعية الفئات الأكثر استهدافا وبصفة عامة في خلق مناخ عام رافض للعنف. (سعد سلمان عبد اللّه المشهداني، 2004، ص. 3،2).

لذلك يتعاظم دور وسائل الإعلام وتأثيرها المباشر على فكر وسلوك الأفراد والجماعات بما يمس أمن وسلامة المجتمعات لاسيما في ظل ارتفاع معدلات الجريمة وتصاعدها في مناطق كثيرة من العالم ومنها الوسط المحلي والإقليمي والعربي والدولي، لذلك كان من المهم أن يخدم الإعلام الهادف قضايا المجتمع الأمنية ومنها قضية مكافحة الجريمة تحقيقا لأمن الوطن والمواطن. (سعد سلمان عبد اللّه المشهداني ، 2004، ص. 1).

من جهة أخرى، لقد أصبحت وسائل الإعلام تشارك في صناعة العنف والجريمة في المجتمعات بشكل أو بآخر، وما يحدث من كثير من جرائم حقيقة هي تطبيق واقعي لحالة تمثيلية أو رمزية قدمت عبر الشاشة أو الصحف، حيث يعيد الفرد إنتاج ما تم مشاهدته فتتحقق المأساة الحقيقية. وما حدث في إحدى دور السينما الأميركية وما وقع من ضحايا كان نتاجا لمشاهدة "باتمان" فدفع الثمن الأسرة والمجتمع. (عبد المحسن بدوي محمد أحمد، 2005، ص. 27).

فإذا كانت وسائل الاتصال الجماهيري تمتلك هذه القدرة الهائلة على تشكيل اتجاهات الرأي العام للجماهير وتؤثر في أنماط السلوك السائدة فإننا يجب ألا نتجاهل هذه الحقيقة، وهي أن وسائل الإعلام الجماهيري لا تعمل في عزلة بل تعمل داخل إطار اجتماعي واقتصادي وثقافي محدد ومن هنا يصبح نشر الجريمة والظواهر المتصلة بها أمراً حيوياً للغاية ونشر الجريمة في وسائل الاتصال الجماهيري يؤدي وظائف اجتماعية معينة رغم أن هذه الوظائف تختلف من بلد إلى آخر، كما تختلف طبيعة الجرائم ومدى التوسع في نشرها. (عبد المحسن بدوي محمد أحمد، 2005، ص. 3).

لذلك كان من المهم أن يقوم الإعلام بدوره نحو نشر ثقافة مواجهة الجريمة بالتعاون مع إمكانات القطاعات المختلفة والأجهزة والمؤسسات الدينية والاجتماعية التي ينبغي أن تقوم بتشخيص مواطن الخلل والانحراف، ثم القيام بتبني المفاهيم للقيم الإنسانية التي تعبر عن التسامح والتعاون بين البشر وإبراز الأحكام والمفاهيم ضد المنحرفين بالمجتمع وسبل التعامل مع المجرمين، هذا بالإضافة إلى مسؤولية المؤسسات الاجتماعية المتمثل في محاربة ظاهرة الفساد الاجتماعي ومحاربة إصلاح المجرم وإدماجه في الحياة الاجتماعية، مع توجيه الشباب الذي يعاني من مشاكل اجتماعية ونفسية وأن يأتي التوجيه من خلال استخدام أساليب ووسائل الإقناع من المتخصصين في هذا المجال. (سعد سلمان عبد اللّه المشهداني، 2004، ص. 8).

من هنا فإن البداية الحقيقية لتفعيل دور وسائل الإعلام يأتي من خلال مشاركتها في التنشئة الاجتماعية، خاصة وأن ما يقضيه الفرد في متابعتها أكبر بكثير مما يقضيه في صحبة أسرته أو مدرسته، كذلك لابد على وسائل الإعلام أن تتحمل مسؤوليتها الوطنية في الحد من الانحراف والوقاية من الجريمة. (خالد الخاجة، 2012).

وانطلاقا من هذا التقديم الموجز نصيغ إشكالية مقالنا على النحو الآتي:

كيف يمكن لوسائل الإعلام صناعة ونشر الجريمة في المجتمع، وما هي أهم الاستراتيجيات الموظفة من أجل الوقاية والحد من انتشار الجريمة؟

من هذا المنطلق تحاول هذه الورقة البحثية التطرق إلى المسؤولية التي تتحملها وسائل الإعلام في صناعة الجريمة في المجتمع ومختلف الآليات الموظفة من أجل الوقاية والحد من انتشار الجريمة بناء على المحاور الآتية:

المحور الأوّل: دلالات مفهوم الجريمة

المحور الثاني: وسائل الإعلام ومساهمتها في تنامي السلوك الإجرامي في المجتمع

المحور الثالث: المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام و السلوك الإجرامي

المحور الرابع: التسويق الاجتماعي واستراتيجيات معالجة الجريمة عبر وسائل الإعلام

المحور الخامس: التحديات والتجارب الناجحة فيما يتعلق بشبكات التواصل الاجتماعي وأساليب ضبط الأمن

اقتراحات وتوصيات

دلالات مفهوم الجريمة

الجريمة ظاهرة اعتيادية في أي مجتمع كان، يرتبط وجودها بوجود المجتمع نفسه، ويصعب القضاء عليها نهائيا لأنها تتصل بالبناء الاجتماعي، وبحياة الناس فيه، والجريمة ظاهرة قديمة لازمت الإنسان منذ أن وطئت قدماه الأرض، حيث أن أول جريمة موثقة في الشرائع السماوية هي، قتل قابيل لأخيه هابيل، خارقا بذلك أول قاعدة من قواعد السلوك الاجتماعي التي شرعها اللّه سبحانه وتعالى لتصون التعايش السلمي بين أفراد المجتمع. (علي بن فايز الجحني، 2000، ص. 12)

لذلك اختلفت الآراء بين الكتاب والفلاسفة وعلماء النفس والاجتماع والقانون والتربية وغيرهم في كل دولة في تفسير وتحليل معنى الجريمة، ويقضي تعريف الجريمة من الزاوية القانونية بأن سلوك الفرد لا يعتبر جريمة إلا إذا كان مخالفا لقانون الدولة الذي ينص صراحة على اعتبار هذا السلوك جريمة كالقتل مثلا. أما من الزاوية الاجتماعية فإنه يعتبر الجريمة بأنها السلوك المنافي للنظم الاجتماعية في البلاد بدرجة اعتباره جريمة في نظر العرف والتقاليد سواء نص قانون الدولة صراحة على اعتباره جريمة مثل السرقة وهتك العرض. (بدر الدين علي، د.ت، ص. 9).

بناء على ما سبق، فمفهوم الجريمة هي كل فعل له بعد مادي خرج بوعي عن القواعد القانونية الجنائية المعمول بها في المجتمع وبهذا الخروج يكون مساس بأمن وسلامة واستقرار المجتمع. (بسام محمد أبو عليان،2016، ص. 16).

إذن، الجريمة هي كل سلوك مؤذ وضار اجتماعيا، ويتعرض صاحبه للعقاب من قبل مؤسسات الدولة. (بسام محمد أبو عليان،2016، ص. 14).

ونتيجة لاهتمام الإنسان وخوفه من الجريمة ظهرت علوم تهتم بهذه القضية وتحاول وضع أسس وسبل للتصدي لها وذلك من رواد علماء الاجتماع، وعلماء النفس، وعلماء الإجرام، وعلماء البيولوجيا

والطب، وعلما القانون الجنائي، فضلا عن علم النفس القضائي، إلى غير ذلك من الاهتمامات العلمية. (ص.124)

فالجريمة مشكلة اجتماعية من حيث كونها مظهرا لسلوك منحرف لعدد كبير من الأفراد، وبالرغم من أنها تدخل إلى حد ما في نطاق المجالات العضوية والنفسية إلا أن بها مظاهر ودلالات لا يمكن تفهمها واستيعابها إلا في حدود الإطار الاجتماعي الذي تنمو وتنشأ فيه هذه المشكلة، فهي بذلك مشكلة اجتماعية لأنها حصيلة العمليات والظروف الاجتماعية من جهة ولأنها تعكس العوامل الاجتماعية التي يترتب على عدم اتساقها وجود هذه المشكلة من جهة أخرى. (بدر الدين علي، د.ت، ص. 3، 4).

أما الجريمة من الزاوية النفسية فهي تفرق بين السلوك الشاذ والسلوك الإجرامي، إذ يركز الاهتمام على حالة الفرد وقت ارتكاب الحادث لا على نوع السلوك وما ورد في القانون بشأنه، فالسرقة مثلا جريمة يعاقب عليها القانون إذا ما ارتكبها فرد في حالته العادية أما إذا ارتكبها شخص وهو في حالة نفسية شاذة كالمصاب بالكليبتومانيا أي مرض السرقة فلا يعتبر عمله جريمة وينظر إليه كعمل شاذ ارتكبه نتيجة مرضه. (بدر الدين علي، د.ت، ص. 10).

فمجمل القول هو ما يلخصه، تيليو الذي يرى أن الجريمة هي نتاج تفاعل ثلاثة عوامل:

- عوامل نفسية يقصد بها الميل الفطري عند الإنسان لارتكاب الجريمة
- عوامل مهيئة قد تكون داخلية أو خارجية
- عوامل منفذة أو دافعة للتنفيذ. (بسام محمد أبو عليان،2016، ص. 82).

ويمكن تلخيص ما سبق ذكره في الاجاهات الحديثة في تفسير السلوك الإجرامي والتي تتمثل في:

- الاتجاه الأول: يتزعمه أنصار النظريات الأنتربولوجية، وفحوى هذا الاتجاه، أن السر في تكوين الجريمة يكمن في شخصية الفرد بما يحمل من صفات وسمات وخصائص داخلية وخارجية، وهناك من يعارض هذا الاتجاه
- الاتجاه الثاني: ويرى أن الجريمة ثمرة العوامل الداخلية والخارجية، ورجح هذا الاتجاه أن العوامل الخارجية من محيط اجتماعي وظروف اقتصادية هي التي تؤثر أكثر.
- الاتجاه الثالث: ويرى أنصار هذا الاتجاه أن الجريمة ليست نتيجة لعامل بعينه أو اتجاه واحد، بل هي نتيجة لمجموعة من العوامل الخارجية البيئية الاجتماعية والعوامل الداخلية. (علي بن فايز الجحني،2000، ص. 126)

إذن، الناظر في المناهج والدراسات الغربية يجد أنها في الغالب ترد الجريمة إلى عوامل ثلاثة أولها: العامل البيولوجي أو النفسي، وثانيها: العامل الاجتماعي، وثالثها: عوامل متعددة

ومختلطة تحت مسمى العوامل التكاملية. أما في مجال الشريعة الإسلامية، فإن العامل البيولوجي كعامل فريد ومسبب مباشر للجريمة مستبعد لأن كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه، وهذا لا يتنافى مع تلك النزعتين اللتين بداخل النفس البشرية نزعة الخير والرحمة، ونزعة الشر والظلم. (علي بن فايز الجحني،2000، ص. 131، 132)

تقسيمات الجريمة

تختلف تصنيفاتها وفقا لما يلي:

- تصنف الجرائم من الناحية الاجتماعية الى عدة أنواع أهمها:
- جرائم ضد الممتلكات، كالسرقة والحريق العمدي وتسميم الماشية.
- جرائم ضد الأفراد كالقتل والضرب وهتك العرض.
- جرائم ضد النظام العام كجرائم أمن الدولة إشاعة الفوضى والتخريب.
- جرائم ضد المصادر الحيوية للمجتمع مثل: الصيد في غير موسمه، أو صيد الطيور المحرم صيدها، أو تبديد ثروات المجتمع.
- جرائم ضد الأسرة كالخيانة الزوجية وإهمال الأطفال.
- جرائم عامة ضد الأخلاق كالأفعال الفاضحة والخادشة للحياء في المناطق العامة.

كما يوجد تصنيف آخر للجريمة وهو:

- جرائم حسب الدافع: اقتصادية، جنسية، سياسية، الانتقام، التدمير.
- جرائم تقسم لأغراض إحصائية: يركز على عدد مرات تكرار الجريمة مثل جرائم ضد الأشخاص، ضد الملكية، ضد الأموال.
- جرائم حسب الاحتراف محترفون وعصابيون.
- جرائم حسب الخطورة: يمكن التمييز بين نوعين: جرائم بالغة الخطورة يعاقب مرتكبها بالإعدام أو السجن أو الأحكام الشاقة، أما جرائم أقل خطورة فيعاقب عليها القانون بالسجن أو الغرامة.

- جرائم الأنترنت: كالجرائم الجنسية وجرائم الاختراقات وجرائم الأموال وجرائم إنشاء وارتياد المواقع المعادية، وجرائم القرصنة.

- جرائم طبيعية ومصطنعة: لا يختلف اثنان على تفسيرها بأنها جريمة مهما اختلف الزمان والمكان مثل القتل، أما الجرائم المصطنعة فهي سلوكيات تتباين فيها مواقف المجتمعات، أي هناك من يجرمها وآخر لا يجرمها: مثل شرب الخمر يعتبر محرما في المجتمع الإسلامي ويعاقب عليه القانون بينما هو ليس كذلك في المجتمعات الغربية إذ يعتبر من الاستهلاك المباح. (بسام محمد أبو عليان،2016، ص. 22، 23).

عناصرالجريمة

بناء على التعاريف السابق للجريمة وتصنيفاتها فإنها تتكون من ثلاثة عناصر هي الفعل، وعدم المشروعية، والإرادة الجنائية، فالجريمة بمعناها القانوني لا تتحقق ولا تقوم إلا بتوافر هذه الشروط أو العناصر العامّة التي تُسمّى أركان الجريمة، لأنّه إذا تخلّف واحد منها فإنّ الجريمة لا تقوم.

أ)العنصر المادي(الفعل):

هو إخراج الأفكار الإجرامية إلى العالم الخارجي بتجسيدها في أفعال تُمثل الجانب المادّي للجريمة، وهو السلوك الإجرامي في صورة إيجابية أو صورة امتناع . حيثُ يُرتّبُ هذا الفعل اعتدا ء على حق أو مصلحة يحميها القانون .فلا جريمة بدون فعل. ومثال الصورة الإيجابية كالضرب والسرقة والشتم . ومثال الصورة السلبية بالامتناع كعدم تقديم مُساعدة لشخص في حالة خطر، وعدم إرضاع الأمّ لولدها، وامتناع القاضي عن الحكم في الدعوى.

ب)العنصر القانوني(عدم المشروعية):

الجريمة لا تقوم بفعل مشروع، بل بفعل غير مشروع يكون مُخالفا لقانون العقوبات أو القوانين المُكمّلة له للقانون، فلا يكون الفعل جريمة إلا إذا كان هناك نصٌّ قانوني يُعطيه وصف الجريمة . يهدف المشرّع من ورائها حماية مصلحة من فعل يُشكّل اعتداء أو تهديدا بالاعتداء وتعريضا لخطر الاعتداء على المصلحة التي يحميها القانون جنائي.

ج)العنصر المعنوي(الإرادة الإجرامية):

ليست الجريمة مُجرّد واقعة مادّية بل هي عمل إنسان لها أصولٌ في نفسيته حيث يكون صاد را من شخص له إرادة واعية حُرّة وقادرة على الإدراك والتمييز، قد اتجهت نيته إلى الفعل ونتيجته.

فإذا توافرت هذه العناصر الثلاثة تقوم الجريمة ويترتب عنها الأثر الجزائي وهو العقوبة أو التدبير الاحترازي، الذي يوقّع على مُرتكب الجريمة عند نشوء المسؤولية الجزائية على عاتقه. (فريد روابح، 2019، ص. 29)

وسائل الإعلام ومساهمتها في تنامي السلوك الإجرامي في المجتمع

لقد أهمل بعض المهتمين بعلوم الجريمة خطورة الإعلام، فلا نكاد نجد غير لمسات سريعة خاطفة حول الجوانب السلبية للإعلام في عصرنا الحاضر، والواجب ضرورة النظر في إنشاء اقسام ودراسات خاصة في مؤسسات التعليم العالي تهتم بهذا الجانب وتدرس الآثار الإعلامية على الجريمة سلبا وإيجابا وتعين القائمين على أمور الأمن والإعلام معا وهذا هو دور الإعلام، ذلك لأن الاهتمام بدراسة تأثير الإعلام من شأنه مكافحة الجريمة واستتباب الأمن، ودرء الأخطاء المتوقعة مستقبليا، يقول أحد المتخصصين: إذا كان السجن هو المدرسة الإعدادية للجريمة فإن التلفزيون هو المدرسة الثانوية غن لم يكن جامعة الجريمة أيضا، ومعنى ذلك أن وسائل الإعلام قد تقوي من الرغبات المنحرفة والميول المريضة بين النشء. (علي بن فايز الجحني،2000، ص. 124).

إذن، نجد في هذا الصدد الكثير من الباحثين قد تفطنوا إلى الجرعات المكثفة من مشاعر العنف والتي لها تأثير كبير في إلحاق الضرر خاصة لدى الشباب المراهقين وقد أشار كوب سنة 1982 إلى ذلك قائلا " هناك علاقة بين العنف الذي يتم بثه على شاشة التلفزيون وبين العنف الذي يرتكبه الفرد في الواقع، فشاشات التلفزيون أصبحت تقدم قدرا كبيرا من العنف عبر برامج معينة وأحيانا تجعل القتل وجرائم العنف الأخرى أساسا للكوميديا، وقد أشار الناقد السينمائي الأمريكي روبرت بارت أن المتفرجين أصبحوا يقومون بتحية القاتل وهم يصيحون ويضحكون بصوت عال عند بداية كل مرحلة من مراحل العنف ويرفعون أصواتهم تأييدا لأعمال الاغتصاب عبر الشاشة. (كفان سليم، د.ت، ص. 122).

إذن يتجسد دور وسائل الإعلام في تنمية السلوك الإجرامي من خلال العوامل الآتية:

النشر المستمر لأخبار المجرمين وتفخيم قادة الإجرام والعمل كأجهزة إعلان لهم بشكل مقصود أو غير مقصود، وعادة تنشر أخبار الجريمة بشكل ملفت للنظر لتجذب انتباه القارئ أو المستمع وكأنها توحي له بأن الجريمة هي نمط حياة في المجتمع. (بسام محمد أبو عليان ، 2016، ص. 126).

بعض المجرمين يستوحون أفكارهم من الروايات البوليسية وأفلام العنف التي تعرض على الفضائيات وفي دور العرض.

تتضمن الصور المتحركة أفعالا إجرامية وهذا ليس مستهجنا إذا علمنا أن ست شركات عالمية تسيطر على سوق البرمجة الموجهة إلى الأطفال في العالم، أربع منها أمريكية وهي تايم وارنر، والت ديزني، فياكوم، نيوز كوروب، بالإضافة إلى شركتي بيتر تلزمان الألمانية وسوني اليابانية، وقد وقعت الكثير

من حالات القتل والاغتصاب والسرقة والاعتداء على الغير من أطفال كانوا يقلدون ما يرونه في الأفلام الكرتونية.

متابعة القنوات التلفزيونية ومواقع الأنترنت الانحلالية يؤدي إلى ضعف الوازع الديني وذهاب الورع وقتل الحياء. (بسام محمد أبو عليان ، 2016، ص. 127).

مما سبق ذكره، إن دور الإعلام في مكافحة أو ترويج او انتشار الجرائم امر لا شك فيه، فالأفلام التي تظهر رؤساء العصابات والمجرمين بصورة توحي بتفوقهم وذكائهم، وتمجيد براعاتهم ومهاراتهم، وهو مشاهد وواقع من خلال تأثير الإعلام على الأفراد خاصة إذا علمنا أن هناك رأيا قويا يرى أن الجريمة عبارة عن مهنة يتعلمها الفرد من الآخرين وليست صفة يرثها الفرد، فعندما تبث وسائل الإعلام أساليب وطرق الجريمة يتم تعلمها كما تتعلم الدوافع والبواعث والتبريرات والاتجاهات على اعتبار أن السلوك الإجرامي متعلم أو مكتسب من خلال التفاعل مع أشخاص آخرين، وللمبالغة والجذب وشد الانتباه أثرها في كمية العنف ونوعيته. (علي بن فايز الجحني،2000، ص. 148).

المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام والسلوك الإجرامي

حرية التعبير مسؤولية اجتماعية تأتي بالدرجة الأولى لخدمة الصالح العام والمجتمع وقيمه وتقاليده، فالمسؤولية تعني التحلي بأخلاقيات المهنة والتصرف بشكل مسؤول اجتماعيا وإزاء الرأي العام ومصالحه، وعدم نشر الموضوعات المثيرة والتي تحرض على الإجرام والانحرافات وتناول الترويج للمخدرات وغيرها من الأنواع لهذه الظاهرة. ومراعاة نشر الجرائم بالمبالغة في الأسلوب لأن الخطر ليس في نشر أخبار الجريمة وإنما في طريقة عرضها والصور والرسوم المصاحبة لها ولذلك فإن مراعاة الصالح العام تقتضي من الصحفي أن يسأل نفسه ما هو مباح وما الذي ليس مباح عند معالجته لظاهرة الجريمة، ففي ظل المنافسة الصحفية التي قد تلعب فيها الإثارة دورا من أجل جذب المزيد من القراء قد يغفل الصحفي تماما العواقب الوخيمة والآثار السيئة التي من الممكن أن تلحق بالجماهير العريضة. (عايش حليمة، 2009، ص. 104، 105).

فالمسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام تقتصر على الاستخدام المخطط لوسائل الإعلام في المجتمع، الذي يمكن أن يلمس الجميع تأثيره وذلك من خلال الملاحظة المباشرة لمجالات التغير في المعرفة والسلوك على المستوى الفردي والجماعي في علاقتهم بوسائل الإعلام أثناء التعرض لها، مما يؤدي إلـى تغييـرات على المستوى الاجتماعي وفي البناء الثقافي واتجاهاته. وفي مواجهة جنوح الصحف في ظل نظرية الحرية – التي نشأت في وعاء الإعلام بالولايـات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية – إلى الإثارة والخوض في أخبار الجـنس والجريمـة، وإسـاءة استخدامها للحرية، بدأ البحث عن تقييد الحرية في ظل النظم القائمة على الاقتصاد الحر، فظهر معنى الحرية القائمة على المسؤولية.

وظهرت القواعد والقوانين التي تجعل الرأي العام رقيبا على آداب المهنة وسلوكها. (رمضان عبد المجيد، 2013، ص. 367).

يتضح أن المسؤولية الاجتماعية للصحافة تشمل أداء مجموعة من الوظائف، بشرط مراعاة الالتزام بقيم مهنية معينة والتي تتعلق بمسؤولية الإعلامي تجاه المجتمع المحلي من خلال نشر ما يتوقعه الأفراد من المجتمع وما يتوقعه المجتمع من الأفراد، وإخبار الناس بما يحقق صالحهم الآني والمستقبلي، وأداء الرسالة السابقة بطريقة لا تقلل من ثقة الناس في مهنة الصحافة والإعلام. وأيضا مسؤولية الإعلامي تجاه نفسه من خلال أداء الرسالة الإعلامية. (محمد حسام الدين، 2003، ص. 18).

فالمسؤولية الاجتماعية للصحافة تجاه المجتمع هي مجموع الوظائف التي يجب أن تلتزم الصحافة بتأديتها أمام المجتمع في مختلف مجالاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يتوافر في معالجتها لموادها قيم مهنية كالدقة والموضوعية والتوازن والشمول، شريطة أن تتوافر للصحافة حرية حقيقية تجعلها مسؤولة أمام القانون والرأي العام. (محمد حسام الدين، 2003، ص. 98).

التسويق الاجتماعي واستراتيجيات معالجة الجريمة عبر وسائل الإعلام

إن الغرض من تطبيق نهج التسويق الاجتماعي لمنع الجريمة هو الجمع بين ما تتمخض عنه الأبحاث من معارف وأشكال الاتصال الحديثة من أجل التواصل مع أهم الفئات المستهدفة. كما يمكن لهذه الوسيلة، باعتبار ما تتيحه من إمكانات من حيث تمكين الأفراد والمجتمعات المحلية، على إحداث تحولات اجتماعية إيجابية من خلال المشاركة الفاعلة وذلك من خلال البرامج الرامية إلى تحقيق نتائج معينة في مجال الصحة العامة، مثل حملات مكافحة التدخين أو الوقاية من الأمراض. ويقل استخدامها عادة في مجال منع الجريمة على الرغم من وجود أمثلة بالغة الدلالة على استخدامها في البرامج الرامية إلى منع قيادة السيارات في حالة سكر والعنف العائلي. فعلى سبيل المثال، أطلق مركز مساعدة النساء المعنفات في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى و أيرلندا الشمالية حملة في عام 2007 لإذكاء الوعي في إطار نهج التسويق الاجتماعي، حيث استُخدمت فيها ملصقات وأقوال لنساء شهيرات، إلى جانب صور تظهر فيها آثار الاعتداء البدني عليهن بسبب العنف العائلي. كما استخدمت جنوب أفريقيا والهند ونيكاراغوا نهج التسويق الاجتماعي للحديث عن حالات العنف العائلي وتأثيره على جميع أفراد الأسرة والمجتمع المحلي، في حين نظمت أستراليا والولايات المتحدة الأمريكية ونيوزيلندا حملات لتعبئة الجهود من أجل القضاء على العنف المرتكب في حق المرأة. (الأمم المتحدة، 2015، ص. 19، 20)، فوسائل الإعلام قادرة على أداء دور ديمقراطي فيما يتعلق منع الجريمة. إذ تقوم، بفضل ازدياد المعلومات المتاحة

للجمهور، بتوعية السكان بمسائل معينة، مما يشجعهم على التفكير بحس نقدي وتشجع المؤسسات والوكالات والمنظمات والحكومة على تحمل مسؤولياتها. كما يمكنها أن تساعد أيضا على ضمان الشفافية في المؤسسات المتخصصة في منع الجريمة وتحسين الأوضاع الأمنية، ويمكنها كذلك تحسين نوعية المراقبة أو الرصد لنظام الشرطة (في حالات التعسف والفساد مثلا) ونظام العدالة (فيما يتعلق بالتعسف والتمييز في المعاملة) ونظام التعليم. وقد يؤدي دور وسائل الإعلام في منع الجريمة إلى التشجيع على وضع السياسات العامة اللازمة وكذلك إلى اتخاذ الحكومة مبادرات لتخصيص موارد للمجتمعات المحلية أو أجهزة منع الجريمة التي تفتقر إلى الموارد اللازمة لتنفيذ استراتيجيات بهذا الشأن. ويشار أخيرا إلى أن وسائل الإعلام تقوم بدور فاعل في التشجيع على مساءلة صناع القرار الذين يتحكمون في عملية إعداد السياسات العامة وتنفيذها. (الأمم المتحدة، 2015، ص. 19).

استراتيجيات معالجة الجريمة عبر وسائل الاتصال الجماهيري في الوطن العربي

التوجه الإسلامي للأمة العربية والإسلامية الذي يتجسد في الثقافات والعادات العربية والإسلامية وآداب السلوك الحميد.

الأصالة والمعاصرة مع مواكبة التطورات العالمية في مجال الإعلام. (عبد المحسن بدوي محمد أحمد، 2005، ص. 16).

تحصين المجتمع العربي ضد الجريمة بالقيم الدينية والأخلاقية التربوية.

توجيه المواطن العربي نحو التحلي بالسلوك القويم واحترام القوانين.

توعية المواطن بطرق الوقاية من الجريمة وتبصيره بأهمية اتخاذ التدابير الوقائية لحماية نفسه وممتلكاته.

المساهمة في تكوين رأي عام واعي بالتعاون مع الأجهزة المختصة للوقاية من الجريمة ومكافحتها.

تطوير المؤسسات الإعلامية للنهوض بمسؤولياتها للوقاية من الجريمة.

وضع ضوابط علمية وتقنية تحكم التناول الإعلامي للظواهر ذات الأبعاد الأمنية.

إبراز دور الأجهزة الأمنية للحفاظ علي الأمن والاستقرار .

تطوير التعاون العربي والدولي في مجال التوعية الأمنية والوقاية من الجريمة. (عبد المحسن بدوي محمد أحمد، 2005، ص. 18).

إذن من خلال تطبيق هذه الاستراتيجيات لمعالجة قضايا الجريمة في وسائل الاتصال الجماهيري داخل الوطن العربي لابد من اتخاذ الإجراءات الآتية:

- في مجال الصحافة من خلال التأكيد على محتوى الرسالة الصحفية انطلاقا من حرية التفكير والتعبير مع ربط هذه الحرية الصحفية في مجال نشر الجريمة بضوابط المسؤولية الاجتماعية مع إصدار تشريعات تحدد الحقوق والواجبات وتنظم المجتمع الصحفي في الوطن العربي عن طريق توعية الصحفيين بالأساليب الحديثة للتوعية الأمنية والوقاية من الجريمة.
- من ناحية صناعة الصحافة ويتم ذلك عن طريق تطوير شبكة معلومات تربط بين الصحف ومؤسسات الإعلام الأمني العربي لتزويد الصحف بالمعلومات الأمنية التي تصلح للنشر في مجال التوعية الأمنية والوقاية من الجريمة مع ضرورة إدخال تقنيات حديثة في مجال الإنتاج الصحفي للاستفادة من التقانة الحديثة في إصدار الصحف في أكثر من دولة عربية في وقت واحد. ٠
- وضع برامج مستمرة للتدريب النظري والعملي المشترك بين الإعلاميين ورجال الأمن في الوطن العربي.
- تشجيع المؤسسات الإعلامية الكبيرة لإعداد برامج ضخمة في مجال التوعية الأمنية والوقاية من الجريمة. (عبد المحسن بدوي محمد أحمد، 2005، ص. 21، 22).

التحديات والتجارب الناجحة فيما يتعلق بشبكات التواصل الاجتماعي وأساليب ضبط الأمن

أدى ظهور مواقع التواصل الاجتماعي على الإنترنت إلى نشوء فرص ومخاطر على حد سواء فيما يتعلق بتعزيز مشاركة المواطنين في ضبط الأمن وإجراءات العدالة على صعيد المجتمعات المحلية. وعلى الرغم من إمكانية استغلال شبكات التواصل الاجتماعي لارتكاب أنشطة إجرامية، فإنها تتيح أيضا فرصا لإشراك المجتمعات المحلية في إجراءات مبتكرة لضبط الأمن ومنع الجريمة لأنها تمكن من تلاقي أشخاص متقاربي التفكير . كما أنها تمكن من إبلاغ مجموعات كبيرة من السكان بالأحداث والتحذيرات في الوقت المناسب، ويمكن تكييفها فعلى سبيل المثال، استخدمت أجهزة الشرطة في كل من لندن ومانشستر في المملكة المتحدة وفانكوفر في كندا، في أعقاب أعمال الشغب التي وقعت عام 2011 ، موقع تويتر لنشر معلومات عن عملياتها وإتاحة آخر المعلومات المستجدة للمواطنين. وقد ازداد عدد المتابعين لتلك الأجهزة على تويتر زيادة كبيرة، سواء أثناء هذه الأحداث أو بعدها مباشرة. وخلال أعمال الشغب، تمكنت أجهزة الشرطة،

بفـضل رصد المناقشات الدائرة بين مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي، من إصدار بيانـات كـأداة فعالة للتصدي للإشاعات. (الأمم المتحدة، 2015، ص. 22).

دور الإعلام في ترسيخ وتنمية الوعي الأمني

يعد الدور الذي يقوم به الإعلام ووسائله في ترسيخ وتنمية الوعي الأمني لدى الجماهير أمرا ضروريا وحيويا في تشكيل الأجيال الجديدة من الشباب، وحفزهم على المشاركة في تنمية المجتمع، والخروج من سلبياتهم، ومواجهة التحديات الطارئة، وذلك في إطار من الموضوعية، والتناول الصحيح لمشاكلهم وبحلول موضوعية بعيدة عن الخيال.

فينبغي أن ندرك أن وسائل الإعلام في المجتمع بمختلف أنشطتها مسؤولية اجتماعية كاملة عن تنمية الوعي الجماهيري بالآثار السلبية المترتبة على الجريمة، وإعلام الجماهير بدور وجهود رجال الأمن وبث الثقة بينهما، لذلك لقد أجمع الباحثون على أن خير استراتيجية للوصول بالرأي العام إلى تحقيق التعاون الأمني الإيجابي، هو أن تعمل وسائل الإعلام على تكثيف الحملة الإعلامية على الإجرام والمجرمين ومحاربة كل خارج على المبادئ والقوانين والآداب المجتمعية، والابتعاد ما أمكن عن نشر الظروف التي قد يستشف منها العطف على المجرم، أو التماس العذر له. (أحمد إبراهيم مصطفي، 2008، ص. 3، 4).

خاتمة:

وفيما يلي نعرض لبعض الاستخلاصات التي يمكن أن يستفاد بها في تقويم أساليب تناول الجريمة في السينما والتلفزيون، حتى يمكن الاستفادة من هاتين الوسيلتين بشكل أفضل في عرض الجريمة ومكافحتها ومعاونة السلطات الرسمية على السيطرة على مظاهر السلوك المنحرف والجريمة في المجتمع:

التأكيد على أهمية الدور الاجتماعي للدراما السينمائية والتلفزيونية، بحيث لا تكون المعالجة الدرامية مقتصرة على مجرد الرصد الفوتوغرافي لمشاكل المجتمع دون تحليل أو نقد أو توضيح للدوافع والأسباب التي تكمن وراء كل مشكلة من هذه المشاكل، فلابد أن تقوم هذه الدراما بتناول مشاكل المجتمع من خلال رؤية نقدية تحليلية لكل مشكلة وعدم الاكتفاء بالقيام بدور الراصد للمشكلة التي يتم تناولها.

يجب أن يراعي منتجو الأعمال السينمائية والتلفزيونية حقوق المجتمع في الحفاظ على تنشئة اجتماعية صالحة للأجيال، وعدم الخروج على قواعد الخلق العام في المجتمع، وفقا لميثاق شرف إعلامي تلتزم به كافة المؤسسات الإعلامية.

إخضاع الدراما السينمائية والتلفزيونية للرقابة من جانب خبراء متخصصين في مجالات الاجتماع والتربية وعلم النفس والإعلام وغيرها، بحيث لا يعرض على شاشة السينما أو التلفزيون إلا ما تجيزه هذه اللجنة. (إبراهيم ناجي، 2002، ص. 121، 122).

إذن، إن عرض أجهزة الإعلام بشكل غير مدروس للعنف والأخبار المضللة يشجع أو يحرض أو يهيئ بعض الناس لارتكاب الجرائم بحكم دوافع نفسية واجتماعية واقتصادية وسياسية وبيولوجية، ذلك أن السلوك العدواني لا يمكن أن ينبع من فراغ وإنما هناك أسباب تفرز هذا السلوك، والحصن الحصين في منع تأثير الفرد بوسائل الإعلام التأثير السلبي يتمركز في الحصانة الذاتية من خلال الأسرة والمناشط التربوية الأخرى، وترسيخ القيم والمبادئ، وتوعية الناس وتبصيرهم بما يدور حولهم في هذه الدنيا من خير وشر، والاستفادة من الإيجابيات واقتراح الإجراءات اللازمة للوقاية من السلبيات. (علي بن فايز الجحني،2000، ص 173).

في الأخير ما يمكن الخلوص له هو أن عملية الوقاية من الجريمة يمثل نوعا من المكافحة إذا اعتبرنا أننا باستئصال جذور الجريمة نحمي المجتمع بطريق غير مباشر من السلوك والنشاط الإجرامي وذلك بمنعنا أصلا قيام الشخصية الإجرامية التي تمارس هذا النشاط. كما قد يكون في عملية الوقاية نوع من العلاج بالنسبة لأولئك الذين يحتمل أو يتوقع انحرافهم إن لم نبادر بشملهم بشيء خاص من الرعاية الوقائية التي يمكن هنا أن تأخذ معنى العلاج، باعتبار أنها وإن كانت لا تتناول علاج مجرم اكتملت لديه الشخصية الإجرامية فإنها تتناول علاج شخص يكمن فيه الإجرام. وقد يكون في عملية مكافحة الجريمة إذا اكتملت لديها عناصر الكفاية والنجاح مثل يقظة واستعداد رجال الشرطة وفعالية القانون والنظام القضائي وتعاون الشعب والجمعيات الأهلية والصحافة، ما يجعل من ارتكاب الجريمة من الوجهة الفعلية أمرا يكاد مستحيلا أو بعيد المنال مما يضعف أو يقتل فكرة الخروج على القانون وبالتالي يحول دون قيام الشخصية الإجرامية وفي ذلك وقاية من الجريمة. (بدر الدين علي، د.ت، ص. 37).

الهوامش وقائمة المراجع

1. أبو عليان بسام محمد. (2016). الانحراف الاجتماعي والجريمة. ط3. فلسطين. جامعة الأقصى.
2. الجحني علي بن فايز . (2000). الإعلام الأمني والوقاية من الجريمة. الرياض. مركز الدراسات والبحوث. أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.
3. الخاجة خالد.(21 أغسطس 2012). الإعلام والجريمة والأمن، جريدة البيان.
4. الأمم المتحدة. (12- 19 أفريل 2015). مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية. حلقة العمل 4: إسهام الجمهور في منع الجريمة والتوعية بالعدالة الجنائية : الخبرات والدروس المستفادة، الدوحة .
5. المشهداني سعد سلمان عبد اللّه. (2017) ، دور الإعلام الهادف في الحد من انتشار الجريمة. ط1. الأردن. دار النفائس.

6. بدوي محمد أحمد عبد المحسن.(11، 13 أفريل 2005). الندوة العلمية حول الإعلام والأمن: استراتيجيات ونظريات معالجة قضايا الجريمة والانحراف في وسائل الإعلام الجماهيري. الخرطوم. جامعة نايف للعلوم الأمنية.
7. رمضان عبد المجيد.(جوان 2013) مفهوم المسؤولية الاجتماعية للإعلام. مجلة دفاتر السياسة والقانون. العدد 9. ص 367

8. روابح فريد.(2019). محاضرات في القانون الجنائي العام. مطبوعة دروس لطلبة السنة الثانية لسانس. الجزائر. جامعة سطيف
9. عايش حليمة. (2009). الجريمة في الصحافة الجزائرية: تحليل مضمون أخبار الجريمة في جريدة الشروق اليومي، ملخص لمذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال. جامعة قسنطينة. قسم علوم الإعلام والاتصال. كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية،
10. علي بدر الدين.(د.ت). الجريمة والمجتمع. مصر. دار الكتاب العربي للطباعة والنشر.
11. كفان سليم. (د.ت). وسائل الاتصال الحديثة ومدى مساهمتها في تفاقم السلوك الإجرامي في المجتمع الجزائري، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية. المجلد 6. العدد 3، المجلد 6. ص 122
12. محمد حسام الدين. (2003). المسؤولية الاجتماعية للصحافة. القاهرة. المكتبة الإعلامية، الدار المصرية اللبنانية.
13. مصطفي حمد إبراهيم (2008). دور وسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني في تفعيل الشراكة المجتمعية من أجل التصدي للجريمة، مركز الإعلام الأمني.
14. ناجي إبراهيم (2002). دور الإعلام في مكافحة الجريمة والحد منها. السعودية. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.